

الباب السادس

الاستراتيجيات الموجهة لمكافحة الفقر

● منذ القرن التاسع عشر أو قبل ذلك بقليل استقرت أحكام الأمان الاجتماعي لدى الغالبية العظمى من الناس لمكافحة الفقر في بريطانيا. وكانت مساعدة الدولة تتم من خلال الأمان الاجتماعي، والذي يستجيب لتشخيص العلاقة الهيكلية بين الفقر والدخل وسوق العمل، ودفع المنافع بحيث تمثل مساعدات إضافية بجانب أجور العمال، والتي امتدت لمنع أو التخفيف من الفقر.

● وفي المجتمعات الرأسمالية الحديثة والتي تتمتع بالرفاهية، أصبح نظام الأمان الاجتماعي ذو استراتيجية ممتدة ومكثفة ومكلفة لمكافحة الفقر.

● بدأت استراتيجية مكافحة الفقر في بريطانيا على غرار ما تم اتباعه من مشروعات التنمية في الولايات المتحدة الأمريكية، مع مطلع سنة ١٩٦٠م.

● وفي الحقيقة فقد بذلت عدة محاولات للتعلم مما توصلت إليه الخبرة الأمريكية في هذا المجال، وعلى الرغم من أنها ليست بالنمط نفسه، كما هو الحال في الولايات المتحدة الأمريكية، ولكن أمكن أفلمتها أخيراً طبقاً لظروف المجتمع الإنجليزي، فقد استقر الوضع جزئياً على قيام لجنة حكومية للمساعدات للتنسيق بين جهود مكافحة الفقر، حتى تطورت الأحوال طبقاً للظروف المحلية والدولية، التي مرت على إنجلترا حتى جاءت سنوات (١٩٧٠ / ١٩٧٨م) فأقيمت منظمة تسمى «المكتب الاقتصادي لتوفير الفرصة» وهي منظمة حكومية مالية تقوم بمساعدة الفقراء سواء في الداخل أو الخارج - طبقاً للمشاريع المطبقة في المجتمع الأمريكي - مع تشجيع هؤلاء الفقراء في الحصول على الفرص المتاحة للتعليم، وبرامج العمل، وتشجيعهم لإعادة تكوين وبناء أنفسهم من خلال مشروع (الاعتماد على النفس)، سواء في الداخل أو الخارج لتوفير المصادر والاحتياجات الإضافية للفقراء عن طريق الجهود المبذولة؛ لرفع مستواهم وزيادة الفهم الاقتصادي والاجتماعي لهم.

● وعلى غرار ما تم اتباعه من استراتيجية لمكافحة ومواجهة الفقر في الولايات المتحدة الأمريكية، فقد بذلت الحكومة الإنجليزية محاولات جادة لتهيئة المناخ المناسب لمواجهة الفقر والقضاء على استمراره، والتي تتصل نمطياً باتباع السياسة الاستراتيجية في الولايات المتحدة الأمريكية تجاه مشكلة الفقر، في كافة المجالات مثل التعليم بمراحله المختلفة عن طريق البرنامج الإنمائي لتحقيق أفضليات

● جيوب الفقر

● الحرب على الفقر

● المبادرات الحكومية

لمواجهة الفقر

التعليم للفقراء، والذي تم تنفيذه سنة ١٩٦٨، والبرامج التدريبية للأطفال فى المجالات التعليمية المختلفة وتعليمهم حرفة مستقبلية للعمل فيها وتم تنفيذه سنة ١٩٧٢م، والبناء التطورى الضخم لمساعدة سكان الريف والذي تم تنفيذه خلال الفترة من ١٩٦٨ حتى منتصف ١٩٩٠م، والبرامج التنشيطية المتعلقة بإيجاد مصادر متعددة فى المناطق الريفية الفقيرة لمساعدتهم فى القضاء على آفة الحرمان، وكذلك توفير المنح والهيئات والعطايا للدراسة، وتوفير فرص العمل والتنشيط الاجتماعى والاقتصادى، والعمل التطوعى عن طريق الوكالات الحكومية والخاصة والدولية طبقاً للمشروعات المقترحة مثل «مراكز تنمية المجتمع»، والتي تلعب دوراً مهماً فى نشر التعليم والوعى الصحى وتوفير التمويل اللازم لإعطاء المساعدات لفقراء الريف، وتشغيل أولادهم وتعليمهم، وإعطائهم الفرصة لتعلم الحرف والمهن اللازمة لهم والمناسبة لبيئتهم، وعلى أن تنفذ تلك المشروعات المقترحة فى قلب البيئة التى يعيش فيها فقراء أهل الريف، ويكون التنفيذ سريعاً ومناسباً للمساعدات والأنشطة اللازمة لمجتمعهم المحلى.

● ويرى كثير من الباحثين فى بريطانيا بأن تلك المشروعات الإنمائية قد أتت ثمارها فى توفير الملامح الرئيسية المستهدفة للأنشطة اللازمة لمكافحة الفقر فى بريطانيا.

● بدأ تطبيق نظام حقوق الرفاهية (الرخاء) عن طريق منح العاملين فى المناطق المحلية منحاً مالية، تخضع لنطاق سياسة ثابتة اجتماعية واقتصادية لتقليل من غائلة الحرمان لهم، والتأكيد على أن المواطنين المستقرين - على الأقل - يحصلون على الخدمات والمنافع الحكومية الأساسية التى يجب توجيهها إليهم.

● وكانت تلك المنح أو المكافآت تمنح كدخل أسبوعى لهؤلاء الفقراء فى المناطق المحلية. ولهذا فإن ما تم تقديمه من نصائح وخدمات استشارية كانت توفرها مكاتب الضمان الاجتماعى؛ ولم تكن تلك الخدمات تمنح لهم بالطريق الرسمى المحلى، ولكن حسب الرغبة أو المقدرة على تقديمها.

● وقد تطورت هذه الأحوال فيما بين سنة ١٩٧٥ حتى ١٩٨٥م بزيادة الوكالات والمنظمات المحلية المانحة لحقوق الرخاء والترشيد فى مجالات الأمان الاجتماعى، والإسكان وتوفير المساكن لمن لا مسكن لهم، وتوفير مساحات أخرى لمظلة الرفاهية والرخاء؛ بحيث تؤثر على الناس الفقراء، وقد شملت تلك الرعاية حالات الإسكان وقوانين المهاجرين.

● حقوق الرفاهية والرخاء

• ومع بداية التسعينيات أخذت حقوق الرفاهية والرخاء وضعاً مستقراً في النمو لكل من الحجم والتركيز، وقد كانت سرعة تغييرها سريعة في كل من المنافع والخدمات المعلنة، والمنافع والخدمات المؤداة، والاحتياجات اللازمة لتوفير المصادر الكافية لتحقيق الاستقلال الذاتي في تدبير المعيشة اللازمة لأنفسهم ولأسرهم.

• وبالتالي فقد وفرت تلك المساعدات الأجور المناسبة الأكثر أهمية في توفير حقوق الرفاهية والرخاء للعاملين، التي تقدمها السلطات المحلية ووكالات القطاع الخاص التطوعية للمواطنين المحليين (أبحاث آل كوك ١٩٩٤م).

• وهذا الأمر قد خلق حقوقاً للرخاء كملاصق أساسية للعمل المستهدف لمكافحة الفقر، وكما هو واضح، فلقد أصبح ذلك العنصر الأساسي المتزايد لعدد من الاستجابات المتناغمة مع الفقر محلياً، والذي تطور بصورة كبيرة على مدى هذا العقد الحالي.

• تعتمد الإستراتيجية المحلية لمكافحة الفقر على قيام السلطات المحلية بمد مظلة تهدف ملامحها الرئيسية إلى العمل على مكافحة الفقر اعتباراً من سنة ١٩٩٠م في بريطانيا، حتى وجدت حالياً نطاقاً كبيراً لكافة الأنشطة المختلفة لتنفيذ العدد الكبير منها.

• ويتم ذلك بمعرفة عدد قليل من السلطات المنفذة، حتى أن ما يربو على ١٤٠ من مسؤولي السلطات يقومون بهذا العمل، وأغلب من نصف هؤلاء يتبنون رسمياً تنفيذ استراتيجية مكافحة الفقر كجزء من المقترحات المرتبطة بالقضاء على الفقر في البيئة المحلية (أبحاث «بيرسون» (Pearson) سنة ١٩٩٦م).

• الأمل الرئيسي للإستراتيجية المستهدفة لمكافحة الفقر يكون في التعرض والتحدى للحدود والهبات الموجودة في تشريعات الدولة لمنع أو التخفيف من غائلة الفقر، بالتحدى المطلوب للمصادر المحدودة داخل نطاق العمل في المناطق المحلية، بهدف تحسين تسليم وتسلم الخدمات المتاحة.

• ومن التفكير المهم بأن تلك المبادرات يجب أن تقوم بالتخفيف من حجم المشكلات، وتوفير الحماية المطلوبة للفقير لضمان الحد الأقصى لمجابهة الحرمان، وتلك بلا شك مشاكل مشيرة متعددة تواجه عديداً من التناقضات التي قد تقع حائلاً - نوعاً ما - دون تنفيذ التحدى المستهدف لمكافحة غائلة الفقر.

• وهنا لا بد من الاعتراف الصادق بأن هناك إنجازات قد تحققت، وجهوداً كبيرة قد بذلت، وأنشطة حقيقية قد تم الوصول إلى هدفها المنشود، وأن نجاحاً كبيراً قد

• استراتيجيات مكافحة الفقر

• الأهداف الغائبة

تحقق في تحجيم أو محاولة القضاء على مشكلة الفقر، وأن الحلول الممكنة قد تقاربت مع الحدود المتاحة، وأن الفجوة في مكافحة الفقر قد قاربت على الانتهاء، وأن تعبير المتاح والممكن قد أصبح حقيقة واقعة في بريطانيا في هذا المجال الكبير، وامتد أثره من النطاق المحلي ليصل إلى المجتمع الدولي بأكمله.